بلدان مجلس التعاون الخليجي
من الاعتماد على النفط إلى تنويع النشاط الاقتصادي

أوغو فاسانو *زبير إقبال*

صندوق النقد الدولي

GCC Countries
From Oil Dependence to Diversification (Arabic)

بلدان مجلس التعاون الخليجي:
من الاعتماد على النفط إلى
تنويع النشاط الاقتصادي

أوغو فاسانو *زبير إقبال*

© صندوق النقد الدولي ٢٠٠٣

تصميم الغلاف: لويزا منجيفار–مكدونالد
إنتاج: قسم خدمات الوسائط المتعددة بصندوق النقد الدولي

صورة الغلاف: أحد مراكز التسوق في الرياض
© خاصة بوكالة فرانس برس/عبد العزيز

ورد مقال أكثر إيجازا حول هذا الموضوع في عدد مارس ٢٠٠٣
من مجلة *التمويل والتنمية* التي يصدرها صندوق النقد الدولي

ISBN 1-58906-241-8

للحصول على مطبوعات صندوق النقد الدولي
يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

International Monetary Fund, Publication Services
700 19th Street, N.W., Washington, D.C., 20431, U.S.A.
هاتف: 623-7430 (202) فاكس: 623-7201 (202)
بريد إلكتروني: Publications@imf.org
إنترنت: http://www.imf.org

حديث

تحول اقتصادي واجتماعي غير مسبوق خلال العقود الثلاثة الماضية في البلدان الأعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية – وهي البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. فقد استخدمت هذه البلدان عائداتها النفطية لتحديث البنية التحتية وخلق فرص العمل وتحسين المؤشرات الاجتماعية، وتمكنت في نفس الوقت من مراكمة احتياطيات رسمية والحفاظ على مستوى الدين الخارجي المنخفض نسبيا ومواصلة دورها كجهات مانحة مهمة للبلدان الفقيرة. وقد زاد متوسط العمر المتوقع في منطقة مجلس التعاون الخليجي بما يقرب من ١٠ سنوات حيث وصل إلى ٧٤ سنة خلال الفترة ١٩٨٠–٢٠٠٠، وارتفعت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بما يعادل ٢٠ نقطة مئوية فبلغت حوالي ٨٠٪ على امتداد الفترة ذاتها. وقد كان متوسط الدخل الفردي في بلدان مجلس التعاون الخليجي يقدر بنحو ١٢ ٠٠٠ دولار أمريكي في عام ٢٠٠٢، بينما وصل إجمالي الناتج المحلي الاسمي المجمع لهذه البلدان إلى ما يقرب من ٣٤٠ بليون دولار أمريكي (أي أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي للبلدان العربية كلها؛ أنظر الجدول ١). ونظرا لمستوى التضخم شديد الانخفاض، بلغ متوسط النمو الاقتصادي الحقيقي الكلي ٤٪ سنويا خلال العقود الثلاثة الماضية، مع اكتساب الأنشطة الاقتصادية غير النفطية أهمية متزايدة على نحو مطرد، مما يعكس جهود بلدان المجلس لتنويع النشاط الاقتصادي. وإضافة إلى ذلك، تبلغ الاحتياطيات الدولية لدى البنوك المركزية وحدها في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي ما يعادل حوالي ١٠ أشهر من الواردات. وقد تحقق هذا التقدم في ظل نظام سعر الصرف والتجارة المنفتح والتدفقات الرأسمالية الحرة، إلى جانب الحدود المفتوحة أمام العمالة الأجنبية. وهكذا أصبحت منطقة مجلس التعاون الخليجي مركزا مهما للنمو الاقتصادي الإقليمي.

الجدول ١– بلدان مجلس التعاون الخليجي: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٢

البلد	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الدولارات الأمريكية)	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (لكل فرد بالدولار الأمريكي)[١]	السكان (بالملايين)[١]	ميزان المالية العامة الكلي (٪ من إجمالي الناتج المحلي)[٢]	إجمالي الدين الحكومي الكلي (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	احتياطيات النفط المثبتة (بالسنوات)[٣]	الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي (بعدد أشهر الواردات)[٤]	ميزان الحساب الجاري الخارجي (٪ من إجمالي الناتج المحلي)
البحرين	٨ ٥٠٦	١١ ٦١٩	٠,٧	٠,٨	٣٠,٣	١٥,٠	٢,٧	٠,٣
الكويت	٣٣ ٢١٥	١٥ ٠٩٨	٢,٢	٢٠,٦	٣٢,٩	١٣٤,٠	١٠,٧	٢٠,٩
عمان	٢٠ ٢٩٠	٧ ٥١٥	٢,٧	٣,٧	١٦,٠	١٦,٠	٤,٨	١٠,٠
قطر	١٧ ٣٢١	٢٨ ٣٦٢	٠,٦	٥,١	٥٨,٢	١٥,٠	٢,٧	١٣,٨
المملكة العربية السعودية	١٨٨ ٩٦٠	٨ ٥٦٧	٢٢,١	٥,٣–	٩٣,٨	٨٥,٠	١٢,٩	٤,٧
الإمارات العربية المتحدة	٧١ ١٨٧	١٩ ٦١٣	٣,٦	٩,٣–	٤,٥	١٢٤,٠	٤,٧	٥,٥
مجلس التعاون الخليجي	٣٣٩ ٤٧٩	٥١١ ٩٧٩	٣١,٩	٥٢,٧–	٥٦٦,٦	٥٨٣,٧	٧,٦	٥٦,٩

المصادر: السلطات الوطنية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

[١] يشمل ذلك الوافدين.
[٢] يشمل ذلك دخل الاستثمار من الأصول الأجنبية للحكومة.
[٣] استنادا إلى الإنتاج الجاري.
[٤] لا تعبر هذه الأرقام تعبيراً دقيقا عن مركز الأصول الأجنبية في بلدان المجلس لأن بيانات الاحتياطيات الحكومية هي بيانات جزئية في بعض هذه البلدان.
[٥] متوسط مرجح.

الشكل البياني ١– بلدان مجلس التعاون الخليجي: الاعتماد على النفط[١]

(المتوسط في الفترة ١٩٩٨–٢٠٠٢؛ ٪)

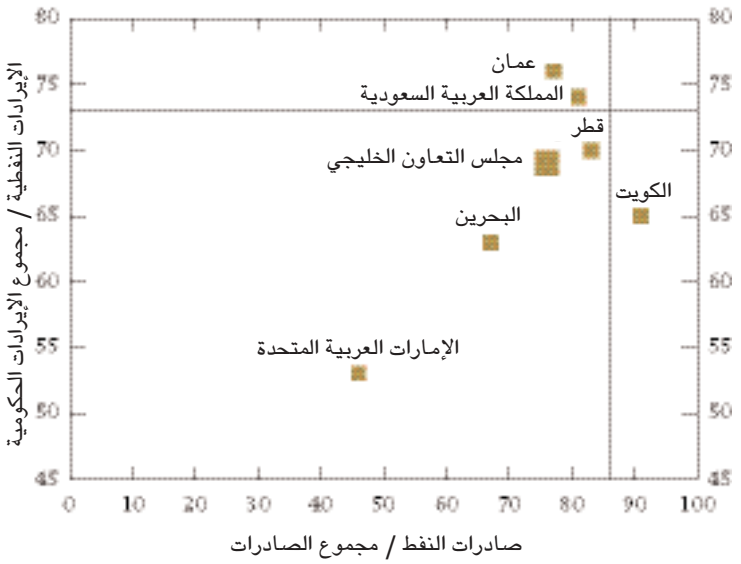

المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

[١] مجموع الإيرادات الحكومية يتضمن دخل الاستثمار، ومجموع الصادرات يتضمن السلع المعاد تصديرها.

ومع توجيه السياسة النقدية نحو هدف الحفاظ على استقرار سعر الصرف والسيطرة على التضخم، أصبحت سياسة المالية العامة هي الأداة الأساسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى، بما في ذلك النمو وتوظيف العمالة وتحقيق العدالة الاقتصادية. لكن ما يقيد سياسة المالية العامة هو شدة اعتماد الإيرادات الحكومية على متحصلات الصادرات النفطية المتقلبة (أنظر الشكل البياني ١). وإضافة إلى ذلك، تراجعت مرونة سياسة المالية العامة في العديد من هذه البلدان بسبب فاتورة الأجور الكبيرة والمتزايدة، وكذلك ضخامة مدفوعات خدمة الدين المحلي في بضع حالات.

وقد أدى استكمال مشروعات كبرى للبنية التحتية إلى تقليص دور الإنفاق الحكومي في تحقيق النمو غير النفطي. وتعني ضخامة حجم القطاع العام أن استثمارات القطاع الخاص ظلت منخفضة نسبيا كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، رغم تزايد معدلاتها.

وهناك تحديات جديدة آخذة في الظهور. فارتفاع النمو السكاني في العقدين الماضيين، مع تزايد مشاركة المرأة في سوق العمل، يترجم الآن إلى نمو متسارع في حجم القوى العاملة الوطنية. وقد واصلت القوى العاملة المحلية في بلدان مجلس التعاون الخليجي نموها على امتداد العقد الماضي بمعدل يزيد على ٤٪ سنويا – وهي وتيرة يرجح أن تستمر في المستقبل المنظور، لأن حوالي ثلث إلى نصف السكان في هذه البلدان دون سن الخامسة عشرة حاليا. ونظرا لمحدودية المجال المتاح لتوظيف مزيد من العمالة في القطاع الحكومي، بدأت البطالة تزيد بين العمالة الوطنية في معظم بلدان المجلس. وتدرك الحكومات أهمية تحقيق تحسن مستمر في نمو القطاع غير النفطي إلى جانب الاستثمار في رأس المال البشري والإصلاحات المؤسسية من أجل تحقيق التكامل في سوق العمل ومن ثم معالجة ضغوط البطالة الناشئة.

وتقوم بلدان مجلس التعاون الخليجي في الوقت الراهن بتنفيذ إصلاحات في السياسة الاقتصادية من أجل تسريع النمو في القطاع غير النفطي وإيجاد الوظائف اللازمة للقوى العاملة التي تشهد زيادة سريعة مستمرة، مع الحد من التعرض لصدمات أسعار النفط. وهي تدرك الحاجة إلى التكيف مع التحديات الناجمة عن التكامل الإقليمي وعولمة الاقتصاد العالمي، كما تدرك أن التصدي لهذه التحديات لن يخلو من المتاعب. ويستعرض هذا الكتيب الخطوات التي اتخذتها بلدان المجلس حتى الآن، والدور الذي يمكن أن يؤديه التكامل الاقتصادي والنقدي الإقليمي الجاري في تدعيم الإصلاحات الهيكلية.

المشهد الحالي

تشترك بلدان مجلس التعاون الخليجي في العديد من الخصائص الاقتصادية؛ فالنفط يسهم بحوالي الثلث في إجمالي الناتج المحلي الكلي وبحوالي الثلاثة أرباع في الإيرادات الحكومية والصادرات السنوية. ويبلغ نصيب هذه البلدان كمجموعة حوالي ٤٥٪ من الاحتياطيات النفطية المثبتة في العالم و٢٥٪ من صادرات النفط الخام (علما بأن المملكة العربية السعودية هي أكبر بلد مصدر للنفط في العالم)، وهي تمتلك ١٧٪ على الأقل من احتياطيات الغاز الطبيعي المثبتة في العالم (وقد أصبحت قطر رابع أكبر بلد مصدر للغاز الطبيعي المسيل في العالم). وتستخدم بلدان المجلس سعر الصرف كركيزة اسمية فعلية، حيث تربط عملاتها ربطا ثابتا بالدولار الأمريكي (كانت مربوطة به بحكم الواقع لعدة عقود ثم أصبحت مربوطة به رسميا اعتبارا من أوائل عام ٢٠٠٣)، وذلك في ظل نوع من ترتيبات مجلس العملة في بعض البلدان.

وتعتمد بلدان المجلس اعتماد شديدا على حجم كبير من العمالة الوافدة، مما يعكس صغر حجم القوى العاملة المحلية (وإن كانت في نمو سريع) ومحدودية المعروض المحلي من المهارات الملائمة. ويبلغ حجم العمالة الوافدة في معظم بلدان المجلس حاليا حوالي ثلاثة أرباع القوى العاملة الكلية. وتطبق هذه البلدان منذ السبعينات سياسة انفتاحية لجذب العمالة الأجنبية، الأمر الذي أسهم بدور مهم في تنويع قاعدة الإنتاج وتطوير قطاع الخدمات. ويعتبر توفر المهارات المستوردة بأجور تنافسية على المستوى الدولي عنصرا حاسما في الحفاظ على انخفاض تكلفة الإنتاج. ومعظم القوى العاملة الوطنية موظفة في القطاع الحكومي، حيث توقعات الأجور أعلى مقارنة بأجور العمالة الأجنبية. ونتيجة لذلك، تظل سوق العمل مقسمة حسب قطاعات التوظيف، والأجور، والمزايا غير الأجور، والمهارات.

ونظرا لأن الثروة الهيدروكربونية تؤول بالكامل إلى الحكومة، فإن جميع بلدان المجلس تطبق نظاما واسع النطاق للرعاية الاجتماعية. وتقدم الخدمات الحكومية في كثير من هذه البلدان بالمجان أو بأسعار مدعومة شديدة الانخفاض، لا سيما المياه والكهرباء، بينما تتميز الضرائب غير النفطية بالانخفاض حيث تتألف في الأساس من الضريبة على دخل الشركات الأجنبية – إلا في عمان حيث تخضع الشركات المحلية للضريبة أيضا. وقد سجل بعض هذه البلدان عجزا كليا في المالية العامة بمرور السنين، الأمر الذي يرجع إلى تقلب أسعار النفط العالمية والارتفاع النسبي لمستويات النفقات الجارية (أنظر الشكل البياني ٢). وفي غضون ذلك، حدثت زيادة كبيرة في الدين الحكومي المحلي في بضعة بلدان. وتتسم جميع بلدان المجلس بأجهزتها المصرفية القوية والخاضعة لمستوى جيد من الرقابة. فالبنوك تتمتع بمستوى جيد من الرسملة والربحية، كما تمت تقوية أطرها الرقابية التي تتوافق إلى حد كبير مع المعايير والمواثيق الدولية. وإضافة إلى ذلك، اتخذت بلدان المجلس بالتدريج عددا من الخطوات صوب تطبيق سياسة نقدية قائمة على السوق، وإن كانت الأدوات المباشرة (كالحدود القصوى لأسعار الفائدة والائتمان) لا تزال تؤدي دورا في بضعة بلدان.

غير أن هناك فروقا مهمة بين بلدان المجلس. فالدخل الفردي يتراوح بين أقل من ٨ ٠٠٠ دولار أمريكي في عمان و ٢٨ ٤٠٠ دولار أمريكي في قطر (أنظر الشكل البياني ٣). وهناك تغيرات جارية أيضا في هياكل اقتصادات المجلس

الشكل البياني ٢– بلدان مجلس التعاون الخليجي: مؤشرات اقتصادية مختارة

(المتوسط في الفترة ١٩٩٨–٢٠٠٢؛ ما لم يذكر خلاف ذلك)

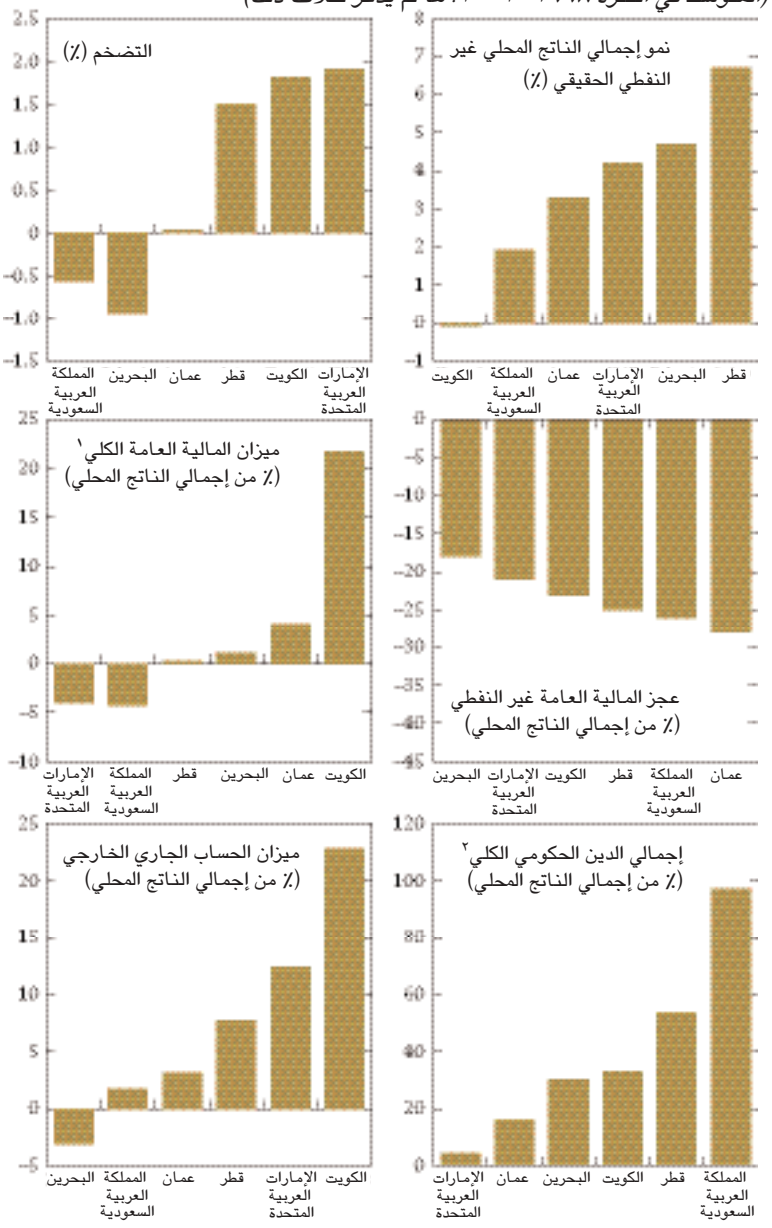

المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

[١] يشمل ذلك دخل استثمار الأصول الأجنبية للحكومة.

[٢] إجمالي الدين الخارجي والمحلي في نهاية عام ٢٠٠٢.

الشكل البياني ٣– بلدان مجلس التعاون الخليجي: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الاسمي، ١٩٨٧–٢٠٠٢

(بالدولار الأمريكي)

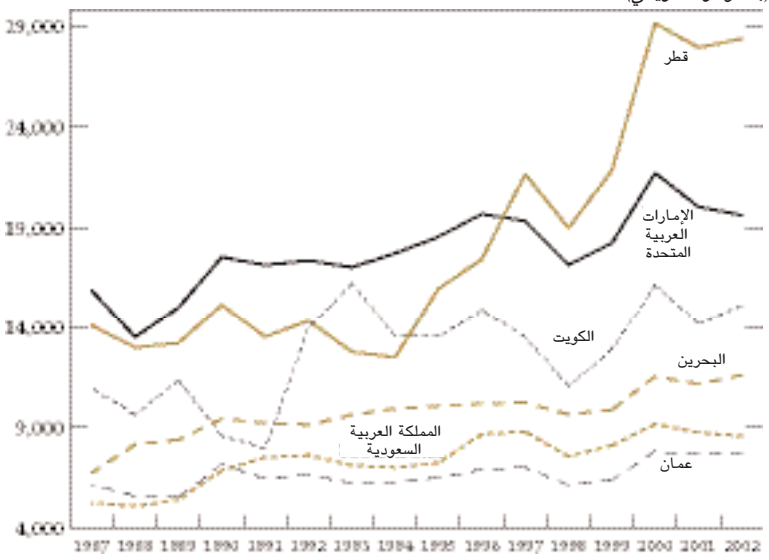

المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

وتكوين صادراتها. فقطاع الصناعات التحويلية ينمو بسرعة فائقة في المملكة العربية السعودية، وكذلك الحال بالنسبة لتجارة إعادة التصدير والأنشطة المرتبطة بها في الإمارات العربية المتحدة، بينما يعد قطاع البنوك والتأمين أهم القطاعات على الإطلاق في البحرين. وفي قطر أحرز قطاع الغاز الطبيعي تقدما كبيرا في التفوق على قطاع النفط كأهم قطاع في الاقتصاد، بينما بدأت عمان تحصد ثمار استراتيجيتها التنموية التي تركز على تنمية موارد الغاز الطبيعي وتنشيط السياحة. ونتيجة لهذه الاتجاهات، يتسم نمو القطاعات غير النفطية بالتباين عبر بلدان مجلس التعاون الخليجي (أنظر الشكل البياني ٢). ويختلف التضخم المحلي بين هذه البلدان – وإن كان منخفضا – مما يؤدي إلى تباعد مسارات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية. كذلك لا تزال هناك اختلافات في الممارسات التنظيمية المصرفية، لا سيما فيما يتعلق بالقيود المفروضة على دخول القطاع المصرفي، وشروط السيولة، وتصنيف القروض، وتجنيب المخصصات. وبرغم ما تحقق من تقدم صوب تنويع النشاط الاقتصادي، فلا يزال نمو القطاع غير النفطي ضعيفا بالمقارنة بنمو القوى العاملة المحلية في معظم بلدان المجلس.

نظرة مستقبلية

بتطبيق استراتيجية متوسطة الأجل تتألف من مراحل جيدة التتابع للإصلاح الهيكلي الشامل، يمكن إعادة توزيع الموارد حسب إشارات السوق – على أن يستند ذلك إلى عملية تستهدف تقوية الوضع الهيكلي للمالية العامة – ومن ثم تيسير النمو السريع والمستمر. وفيما يلي عناصر هذه الاستراتيجية التي يجري تطبيقها بالفعل في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

- ضبط أوضاع المالية العامة وتقوية الميزانية هيكليا لضمان استمرارية المالية العامة على الأجل الطويل بما يتفق مع الأهداف الاقتصادية الخاصة بتحقيق العدالة بين الأجيال، وتحصين الاقتصاد ضد صدمات معدلات التبادل التجاري، وتحسين الحوافز المساعدة على نمو القطاع الخاص. ويتطلب هذا خفض الإعانات المالية وتوجيهها لمستحقيها، وتحسين الإدارة الضريبية، واعتماد نظام ضريبي حديث، وخفض المصروفات الجارية، وإعادة توجيه النفقات صوب تكوين رأس المال البشري والمادي معا. وإضافة إلى ذلك، يتعين وضع سياسة المالية العامة في إطار متوسط الأجل بافتراض سعر متحفظ للنفط، وهو منهج من المرجح أن يؤدي إلى الحد من اعتماد النفقات على الإيرادات النفطية في الأجل القصير وإلى تكوين مدخرات احترازية لمواجهة الصدمات الخارجية. وفي غضون ذلك، سوف يوضع الدين المحلي على مسار هبوطي متواصل، مما يتيح مجالا أكبر للإنفاق الإنتاجي من المالية العامة. ونظرا لقوة الاعتماد المتبادل بين القطاع العام والميزانية، فمن شأن الإسراع بالإصلاح الهيكلي وخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة أن يساعدا على الحد من الإعانات المالية وعلى تحقيق المنافسة السوقية.

- توسيع القطاع الخاص عن طريق إصلاحات قانونية ومؤسسية إلى جانب خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة. ويتطلب هذا عدة خطوات، بما في ذلك ما يلي: (١) زيادة تخفيف الضوابط والقيود على استثمارات القطاع الخاص، واعتماد معاملة موحدة لجميع المستثمرين – بما في ذلك المستثمرون الأجانب – وضمان حقوق الملكية لإرساء نظام سوق تنافسي كفء؛ (٢) وضع إطار واضح التحديد لخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة من أجل ضمان ثقة الأسواق، والتعجيل بتصحيح التباعد بين الأسعار القائمة على السوق وأسعار المدخلات والمخرجات – بما في ذلك

أسعار المرافق العامة والتمويل طويل الأجل وغيرها من الخدمات التي يقدمها القطاع العام – بغية تخفيض الإعانات المالية وتوجيهها إلى مستحقيها؛ (٣) تحرير التجارة والمنافسة المحليتين من الممارسات التقييدية التي ربما تكون قد تسببت في تثبيط استثمارات القطاع الخاص.

- تحرير تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الداخلة من القيود حتى يتوفر رأس المال اللازم وما يرتبط به من أشكال التكنولوجيا لدعم عملية الخصخصة وتنمية القطاع الخاص. ويمكن أن تؤدي الخطوات المتخذة لتحقيق هذا التحرير إلى معالجة ثلاثة قيود محددة: (١) القواعد واللوائح التمييزية التي تحكم هذه التدفقات مقارنة بالقواعد واللوائح التي تحكم الاستثمار المحلي؛ (٢) عدم تكافؤ الفرص أمام المستثمرين المحليين والأجانب، وهو ما يتضح مثلا في اختلاف المعاملة الضريبية رغم الجهود المبذولة مؤخرا لتقليص هذا الفارق؛ (٣) عدم تطور أسواق رأس المال نسبيا في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ومن خلال إطلاق مبادرات لمعالجة هذه القيود – بما في ذلك رفع كفاءة النظام المالي على المستويين الوطني والإقليمي – يمكن مواجهة الزيادة في طلب القطاع الخاص على الائتمان والخدمات. وسوف تعلق على تقوية الإطار التنظيمي والرقابي المصاحب أهمية خاصة في إقامة أسواق مالية تتميز بالانفتاح وتنوع النشاط.

- إصلاحات سوق العمل التي تحول دون انحراف جهود الإصلاح عن مسارها الصحيح من جراء ضغوط البطالة. وتجنبا لإضعاف القدرة التنافسية، ربما يتطلب الأمر مواجهة هذا التحدي من خلال استراتيجية طويلة الأجل تستهدف تنمية المهارات اللازمة لدى القوى العاملة. ويتعين إيجاد وظائف للمواطنين الذين يدخلون سوق العمل، بما في ذلك الذين يمكن أن تتغير وظائفهم نتيجة لإصلاح المؤسسات المملوكة للدولة، مع تحقيق التكامل في أسواق العمل المجزأة حاليا. وينبغي السعي إلى تحقيق هذا الهدف طويل الأجل بإجراء إصلاح شامل لسياسات التعليم والتدريب وإعادة توجيه النفقات الحكومية نحو بناء رأس المال البشري. أما في الأجل القريب، فينبغي النظر في اتخاذ خطوات لإصلاح سوق العمل عن طريق الإزالة التدريجية لتقسيمات السوق، وهو ما يمكن أن يشمل إنهاء

العمل بسياسة الأمر الواقع المتمثلة في توظيف طالبي الوظائف الوطنيين في القطاع العام، وسد فجوة الأجور بين القطاعين العام والخاص بالنسبة للعمالة الوطنية، وتوسيع بنوك المعلومات لتحقيق التعارف بين طالبي الوظائف وأرباب العمل من القطاع الخاص.

- تحقيق تكامل أكبر بين اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي وزيادة التنسيق بين سياساتها الاقتصادية. وسوف يؤدي توسيع السوق الإقليمية ليس فقط إلى تيسير إعادة الهيكلة وعملية الخصخصة، وإنما أيضا إلى تيسير إصلاح السياسات الجماعية. وسوف يساعد هذا التكامل بلدان المجلس أيضا على تحقيق الاستفادة القصوى من عملية العولمة الجارية، وذلك بما يوجده من سوق أكبر وأكثر جذبا وما يحققه من تعزيز للقدرة التنافسية.

اختلاف تجارب البلدان

عقب الانخفاض الحاد في أسعار النفط خلال الفترة ١٩٩٨–١٩٩٩ وما صاحب ذلك من ضغوط مالية، بدأت حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي في تقوية برامجها الخاصة بالإصلاح الهيكلي حسب الاستراتيجية الموضحة آنفا (أنظر الجدول ٢). ولما كانت البرامج المذكورة مدفوعة بضغوط معينة في كل بلد، فهي الآن في مراحل مختلفة من حيث التنفيذ. وقد تحقق تقدم في جميع بلدان المجلس على مدى السنوات القليلة الماضية نحو ضبط أوضاع المالية العامة، مما أدى إلى تقليل تعرض الميزانيات لصدمات معدلات التبادل التجاري الناجمة عن تقلب أسعار النفط. وفي بعض هذه البلدان، تحقق تقدم في فصل قرارات النفقات العامة عن التطورات قصيرة الأجل في الإيرادات النفطية، وذلك بسبل منها الصناديق الرسمية للمدخرات النفطية وتثبيت أسعار النفط (كما هي الحال في الكويت وعمان). وقد حققت محاولات زيادة الإيرادات غير النفطية نتائج متباينة، ومن المتوقع أن تحقق نجاحا أكبر في الأجل المتوسط. وإضافة إلى ذلك، كان احتواء النفقات العامة أصعب من المتوقع؛ فقد تعذر الحد من توظيف العمالة في القطاع العام وتقليص الإعانات المالية والحد من تأثيرها على الميزانية، ولا تزال نظم الرعاية السخية بدون تغيير يذكر. وسوف يكون من المفيد بذل محاولات أكثر إصرارا لتقوية الميزانية الهيكلية، بما في ذلك من خلال تطبيق قواعد المالية العامة مع التقيد التام بالشفافية في إجراءات الإبلاغ والمحاسبة.

وقد وضع العديد من بلدان مجلس التعاون الخليجي إعادة هيكلة المرافق والخدمات المرتبطة بها وخصخصتها على رأس جدول أعمالها. وتعتمد عمان وقطر والإمارات العربية المتحدة في الوقت الحالي على القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل وإدارة مشروعات البنية التحتية في قطاعي الطاقة والمياه، بينما بدأت المملكة العربية السعودية تتجه بقوة نحو خصخصة قطاع الاتصالات. ويمكن أن يستمر إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة وخصخصتها باتباع منهج أفضل من حيث تتابع الخطوات، بما في ذلك إرساء نظام لمراقبة العمليات والحد من القيود التنظيمية وتطبيق معاملة موحدة لجميع المستثمرين وتنفيذ برامج ذات إطار زمني محدد من أجل رفع كفاءة المؤسسات المملوكة للدولة وتطبيق زيادة تدريجية في تعريفات الطاقة والمياه بهدف استرداد التكاليف.

وقد استُحدِثت مؤخرا حوافز جديدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي، ومنها وضع أطر تنظيمية ومؤسسية وقانونية تحكم تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الداخلة وفق نظام حر عموما للصرف والتجارة. وقد تم السماح بالفعل بأن تكون نسبة الملكية الأجنبية ١٠٠٪ من أسهم الشركات في معظم القطاعات غير الهيدروكربونية، كما أجري تخفيض كبير على ضريبة الدخل التي تخضع لها الشركات الأجنبية وتم تبسيط الخطوات الإدارية اللازمة للموافقة على الاستثمارات وأصبح وصول المستثمرين الأجانب إلى أسواق المال المحلية أكثر سهولة.

والأهم من ذلك أن الأجهزة المصرفية في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي ظلت صامدة أمام تقلب أسعار النفط، حيث ساعد ارتفاع مستوى الرسملة وإحكام الإشراف الاحترازي، إضافة إلى السياسات النقدية الحذرة، على الحفاظ على جودة أصول البنوك. كذلك تم اتخاذ خطوات لتعميق النظام المالي من خلال تشجيع أسواق رأس المال والأسهم في عدد من بلدان المجلس.

وتتباين تحديات سوق العمل التي تواجه مختلف بلدان المجلس. فمن المحتمل أن تولِّد البطالة ضغوطا قوية من جراء الزيادة السريعة في عدد المواطنين الشباب المشاركين في سوق العمل، لا سيما في البحرين وعمان والمملكة العربية السعودية، مع ارتفاع توقعات الحد الأدنى للأجور المقبولة من جانب العمالة المواطنة – بينما تتوفر العمالة الوافدة بأجور تنافسية ومرنة بالمقاييس الدولية. وإدراكا من الحكومات للمزالق التي ينطوي عليها "التوطين"

الجدول ٢– بلدان مجلس التعاون الخليجي: أهم الإصلاحات الهيكلية الأساسية في الآونة الأخيرة

القطاع المالي	
البحرين	أصدرت أول أذون حكومية إسلامية لتكميل عمل المؤسسات المالية الإسلامية، واتخذت خطوات لتحسين القواعد التنظيمية الاحترازية التي تحكم النشاط المصرفي الإسلامي، وصدقت على تشريع في شأن مكافحة غسل الأموال في عام ٢٠٠١، وطبقت القواعد واللوائح الخاصة بسوق البحرين للأوراق المالية.
الكويت	أصدرت قانونا في شأن تنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي يسمح للأجانب بتملك وتداول أسهم الشركات المساهمة المقيدة في سوق الكويت للأوراق المالية مع الخضوع لحدود معينة.
عمان	توسعت في تسهيلات استرداد الدائن للعقارات المرهونة لتشمل سوق المعاملات المصرفية؛ ونفذت قانونا لسوق رأس المال يهدف إلى إعادة هيكلة سوق مسقط للأوراق المالية لتصبح مقسمة إلى ثلاثة كيانات منفصلة أحدها يختص بالقواعد التنظيمية وآخر للتداول والصرف والثالث لتسجيل جهات الإيداع؛ وأصدرت قانونا جديدا للنشاط المصرفي في عام ٢٠٠٠. وقد عاود البنك المركزي العماني إصدار شهادات إيداع لإدارة السيولة، ونفذ تدابير ترمي إلى الحد من مخاطر الإفراط في إقراض الأفراد والشركات والأطراف ذات الصلة. واتخذت عمان خطوات لتحقيق الامتثال الكامل لتوصيات فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال (FATF) بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كذلك يعمل البنك المركزي على النهوض بتقييم إدارة المخاطر.
قطر	ألغت الحدود القصوى للفائدة على الودائع بالعملة المحلية في فبراير ٢٠٠١، وعززت الرقابة المصرفية، مما أدى إلى تشديد معايير القروض المتعثرة؛ واستحدثت نظاما جديدا لتعزيز إدارة السيولة. وبموجب هذا النظام تستطيع البنوك التجارية إيداع ما لديها من سيولة زائدة في مصرف قطر المركزي، أو الاقتراض منه، بأسعار فائدة يحددها المصرف المذكور، وهي أسعار تتحدد على أساس يومي.
المملكة العربية السعودية	سمحت للأجانب بالتعامل في البورصة من خلال صناديق الاستثمار برأس مال مفتوح ووافقت على نظام جديد لأسواق رأس المال من أجل تعميق الأسواق المالية وتقوية سوق الأوراق المالية. وقد نفذت توصيات فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال (FATF) بشأن مكافحة غسل الأموال، واعتمدت تشريعا لمكافحة أنشطة غسل الأموال في القطاع غير المالي.
الإمارات العربية المتحدة	أقامت أسواقا رسمية للأوراق المالية في عام ٢٠٠٠، وأنشأت هيئة لتنظيم أسواق رأس المال، وسنت قانونا جديدا للأوراق المالية من أجل معالجة التقلب والممارسات المعيبة التي تفشت في سوق الأوراق المالية في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، واعتمدت في يناير ٢٠٠٢ قانونا شاملا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويقوم البنك المركزي بتنفيذ وحدة بيانات نموذجية تجريبية شاملة لإدارة المخاطر في البنوك.

الاستثمار الأجنبي المباشر	
البحرين	أرخت القواعد المطبقة بشأن تملك الشركات من خارج بلدان مجلس التعاون الخليجي للمباني واستئجارها للأراضي، وأنشأت نافذة خدمات موحدة لتيسير إجراءات إصدار التراخيص، وسمحت بزيادة الملكية الأجنبية من ٤٩٪ إلى ١٠٠٪ من أسهم الشركات في جميع القطاعات باستثناء عدد قليل من القطاعات الاستراتيجية (النفط والألومنيوم، على سبيل المثال).
الكويت	أجازت قانونا يسمح للأجانب بتملك الشركات الكويتية بنسبة ١٠٠٪ وخفضت الضرائب على الشركات من ٥٥٪ إلى ٢٥٪، وأنشأت مكتب استثمار رأس المال الأجنبي الذي يختص بالتعامل مع طلبات الاستثمار الأجنبي المباشر.
عمان	سمحت بأن تكون نسبة الملكية الأجنبية في الشركات ١٠٠٪ في معظم القطاعات، وخفضت الفوارق في ضريبة الدخل بين الشركات العمانية والشركات الأجنبية من خلال رفع معدل الضريبة الموحد على الشركات العمانية من ٧,٥٪ إلى ١٢٪ وتخفيض معدلات الضريبة على الشركات الأجنبية من ١٥–٥٠٪ إلى ٥–٣٠٪، وأعادت تعريف الشركة "الأجنبية" بأنها الشركة التي تزيد فيها الملكية الأجنبية على ٧٠٪ بدلا من النسبة السارية حاليا وهي ٤٩٪، وسمحت للشركات الأجنبية من خارج بلدان مجلس التعاون الخليجي بتملك المباني واستئجار الأراضي. ويجري فتح قطاع الخدمات أمام الملكية الأجنبية الكاملة بما يتمشى مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، بدءا بقطاع تكنولوجيا المعلومات في عام ٢٠٠٣.
قطر	سمحت بأن تكون نسبة الملكية الأجنبية ١٠٠٪ في قطاعات الزراعة والصناعة والصحة والتعليم والسياحة، وبسّطت إجراءات الموافقة على الاستثمار، وخفضت الحد الأقصى للضريبة على الشركات من ٣٥٪ إلى ٣٠٪.
المملكة العربية السعودية	أصدرت نظاما جديدا للاستثمار وأنشأت الهيئة العامة للاستثمار بهدف تيسير التعامل مع طلبات الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك إنشاء نافذة موحدة لهذا الغرض. وسمحت بأن تكون نسبة الملكية الأجنبية ١٠٠٪ من أسهم الشركات في معظم القطاعات، بما في ذلك الغاز وتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه والبتروكيماويات، كما خفضت معدل الضريبة الأقصى على دخل الشركات بالنسبة للاستثمار الأجنبي من ٤٥٪ إلى ٣٠٪، وسمحت لغير السعوديين بتملك العقارات لغرض مزاولة أعمالهم أو لغرض السكنى، إلا في مكة المكرمة والمدينة المنورة.
الإمارات العربية المتحدة	أنشأت عدة مناطق جديدة للتجارة الحرة بهدف ترسيخ مكانة الإمارات كمركز عالمي للتجارة في سبائك الذهب، والبحوث والتطوير في مجال التكنولوجيا، والأنشطة المالية. وقد أرخت الإمارات القيود على الاستثمار الأجنبي في مشروعات عقارية معينة.

الجدول ٢– (تابع)

إصلاح مؤسسات الدولة وخصخصتها	
البحرين	قامت بخصخصة المجزر العام ونشاط جمع القمامة وحرقها في العاصمة. وهناك مشروعات خصخصة أخرى يجري تنفيذها، بما في ذلك شركة النقل العام (الحافلات) والمنشآت السياحية. ويجري تحرير قطاعي الاتصالات والخدمات البريدية.
الكويت	وضع قانون الخصخصة الذي وافقت عليه لجنة المالية بمجلس الأمة إطارا شاملا لخصخصة واسعة النطاق، وحدد مجالات الخصخصة وأساليبها، وأنشأ آلية للتسعير وضمانات وقائية ضد فقدان الوظائف. وتعتزم الحكومة عرض معظم كيانات القطاع العام التي لا تزال تحت سيطرتها والبالغ عددها ٦٢ كيانا للبيع للقطاع الخاص.
عمان	يأتي قطاع الطاقة في طليعة جهود الخصخصة، حيث يقوم الآن مستثمرون أجانب بإنشاء ثلاث محطات للطاقة الكهربائية على أساس نظام البناء والتملك والتشغيل. وتجري إعادة هيكلة محطات الطاقة الكهربائية الحكومية القائمة لخصخصتها مستقبلا. وقد قامت عمان مؤخرا بخصخصة إدارة خدمات المطارات أيضا. وتشمل الخدمات الأخرى المقرر خصخصتها في المستقبل القريب توزيع المياه وشبكة الصرف الصحي والخدمات البريدية والاتصالات. وتخطط الحكومة أيضا لبيع نصيبها في الشركات العامة غير النفطية المقيدة في سوق مسقط للأوراق المالية بصورة تدريجية.
قطر	قامت بخصخصة جزئية لشركة الاتصالات في نهاية عام ١٩٩٨، وحولت قطاع الكهرباء والمياه إلى شركة مساهمة، وباعت معظم محطات توليد الطاقة الكهربائية التابعة للحكومة إلى شركة الكهرباء والماء القطرية، وهي شركة معظمها مملوك للقطاع الخاص القطري. ويجري حاليا بناء أول محطة مستقلة للكهرباء والمياه تمتلك أغلبية أسهمها شركة مقاولات أجنبية. وقد باعت قطر ٦٠٪ من حصة الحكومة في شركة أنشئت حديثا – بعد انفصالها عن شركة قطر للبترول – لتتولى التوزيع الداخلي للغازولين.
المملكة العربية السعودية	أعلنت في يونيو ٢٠٠٢ استراتيجية جديدة للخصخصة يتم بموجبها تحقيق استقلالية الإدارة ثم إلغاء القيود (بتطبيق المبادئ التجارية) ثم الملكية الخاصة في نهاية المطاف. وهناك ٢٠ قطاعا تقررت خصخصتها بالفعل، بما في ذلك الاتصالات والكهرباء والمناطق الصناعية والخدمات البريدية والمياه والسكك الحديدية والتعليم والنقل الجوي. وقد قامت المملكة العربية السعودية مؤخرا بخصخصة ٣٠٪ من شركة الاتصالات السعودية. وتم دمج ثمان شركات كهرباء عاملة في شركة الكهرباء السعودية، وإنشاء هيئة تنظيمية تختص بوضع أسعار التعريفات وتنظيم وصول الداخلين الجدد إلى السوق.
الإمارات العربية المتحدة	اعتمدت سياسة خصخصة المرافق، فبدأت في تنفيذ مشروعات جديدة للطاقة الكهربائية بالشراكة مع مستثمرين أجانب وبيع بعض الأصول القائمة.

إصلاح سوق العمل	
البحرين	وضعت مؤخرا استراتيجية وطنية لتوظيف العمالة تشمل تقديم إعانات من الميزانية العامة لتدريب المواطنين في القطاع الخاص وتقديم معونة مالية للعاطلين عن العمل. واستحدثت البحرين تدابير لرفع مستويات التعليم العام وبرامج للتدريب المهني والفني ورفعت نسبة توظيف البحرينيين في الشركات الصغيرة والمتوسطة مع إلغاء نظام "التأشيرة الحرة" للقوى العاملة الوافدة.
الكويت	أنشأت برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والحكومة في يوليو ٢٠٠١ بغية تنفيذ قانون العمل وتقديم إعانات البطالة للمواطنين العاطلين عن العمل وتوفير التدريب وتيسير توظيف المواطنين الكويتيين في القطاع الخاص. وفي سبتمبر ٢٠٠٢، وافقت على حصص لنسبة الكويتيين التي يتعين على الشركات الخاصة توظيفها، على أن توقع غرامة وجزاءات على الشركات التي لا تحقق هذه النسبة، كاستبعادها من تقديم العطاءات للحصول على تعاقدات حكومية.
عمان	استحدثت تدابير لرفع مستوى التدريب المهني والفني، ووضعت حدا أدنى موحدا لأجور العمانيين يبلغ ١٠٠ ريال عماني (إضافة إلى ٢٠ ريالا عمانيا كبدل انتقال) بدلا من الحد الأدنى السابق ذي المستويين (العمالة الماهرة/العمالة غير الماهرة). وتقوم السلطات أيضا بتحديث نظام التعليم بكل مستوياته. وقد أنشئت وزارة جديدة للقوى العاملة في عام ٢٠٠٢، كما اعتمد قانون عمل جديد في مايو ٢٠٠٣.
قطر	أنهت رسميا العمل بسياسة التوظيف التلقائي للخريجين القطريين. وهي تساعد الآن الباحثين عن عمل من خلال تحديث المعلومات المتعلقة بفرص التوظيف المتاحة وتقديم المشورة والتدريب. وقد أنشأت إدارة تابعة لوزارة شؤون الخدمة المدنية والإسكان لتكون مسؤولة عن هذه المهمة.
المملكة العربية السعودية	أنشأت صندوق تنمية الموارد البشرية – بمشاركة مالية من القطاع الخاص – لتوفير التدريب للقوى العاملة السعودية على المهارات اللازمة في القطاع الخاص، ووضع قاعدة بيانات للتوفيق بين الوظائف الشاغرة وطالبي العمل من السعوديين وتوظيفهم في القطاع الخاص.
الإمارات العربية المتحدة	أنشأت هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية للعمل على تطوير مهارات مواطني الإمارات العربية المتحدة الباحثين عن وظائف، واستحدثت قاعدة بيانات لسوق العمل الوطنية من أجل تيسير بحث المواطنين عن فرص العمل.

المصدر: Fasano and others (٢٠٠٣).

السريع للقوى العاملة، فهي تركز تركيزا ملائما على الحلول الهيكلية طويلة الأجل مع اتخاذ خطوات مؤقتة لتيسير عملية التحول إلى نظام قائم على السوق تكون فيه الأجور انعكاسا لإنتاجية العمالة. وقد بدأت جميع بلدان المجلس برامج طموحة للتدريب التحويلي وإصلاحات في قطاع التعليم لتوفير المهارات المطلوبة على الأجلين المتوسط والطويل، لا سيما في القطاع الخاص. ومن الخطوات التي ستحظى بالترحيب في هذا الصدد اتخاذ المزيد من الإجراءات المنسقة لإعادة توجيه العمالة المحلية نحو القطاع الخاص، بما في ذلك عن طريق إلغاء سياسة الأمر الواقع التي تضمن توظيف العمالة لدى الحكومة. وبالمثل، فإن شبكة الأمان الاجتماعي التي تستهدف مستحقيها سوف تكون أداة أفضل لضمان العدالة مقارنة بالأداة التي يوفرها نظام الأجور المتمايزة المعممة لوظائف القطاع العام. وسوف يتطلب الأمر اتخاذ تدابير سعرية ومؤسسية في آن واحد لتخفيض توقعات الأجور المرتفعة بحيث تتوافق مع المستويات السائدة في السوق وتعزيز الناتج وزيادة التوظيف. غير أن فعالية هذه الاستراتيجية تتوقف على زيادة التماثل بين العمالة الوطنية والعمالة الوافدة.

المنظور الإقليمي

ازداد في الآونة الأخيرة زخم الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الإقليمي بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، مما سيساعد على تنسيق الإصلاحات الهيكلية المتعددة وإكسابها مزيدا من القوة. وقد تم بالفعل تحقيق تقدم ملموس صوب التكامل الإقليمي منذ إنشاء مجلس التعاون الخليجي قبل حوالي عقدين من الزمن. فقد أزيل الشق الأكبر من الحواجز أمام حرية حركة السلع والخدمات والعمالة الوطنية ورؤوس الأموال، ويجري بالتدريج تحقيق التناغم بين التنظيمات والرقابة الاحترازيين في القطاع المصرفي، كما أصبح مسموحا للبنوك فتح فروع لها في البلدان الأعضاء، وأصبح الأفراد والشركات في بلدان مجلس التعاون الخليجي يعاملون معاملة المواطنين للأغراض الضريبية، وتم السماح للمواطنين بتملك العقارات والاستثمار في أسواق المال في جميع الدول الأعضاء في المجلس.

وتطبق الآن في مجلس التعاون الخليجي تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي. كذلك تعفى من الرسوم الجمركية الواردات التي منشؤها بلدان المجلس إذا كانت قيمتها المضافة تتضمن ٤٠٪ من المنطقة. غير أن الفروق في القواعد التنظيمية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي والملكية وأسواق رأس المال والاندماج في النظام المصرفي العالمي لا تزال قائمة، وهي تعوق إقامة سوق مشتركة إقليمية موسعة.

وسوف يؤدي الاتحاد النقدي الذي قررت بلدان مجلس التعاون الخليجي إقامته في موعد أقصاه عام ٢٠١٠ – وهو مبادرة لتتويج جهود التكامل التي بدأت في أوائل الثمانينات – إلى تعزيز الجهود المثمرة المبذولة على صعيد الإصلاحات الهيكلية الجارية وما يرتبط بها من سياسات اقتصادية كلية. ومن المرجح أن يشجع الاتحاد النقدي على تنسيق السياسات وخفض تكاليف المعاملات وزيادة شفافية الأسعار، مما يؤدي إلى تهيئة مناخ أكثر استقرارا للاستثمار. ومن المرجح أن يؤدي استحداث عملة مشتركة على وجه الخصوص إلى تعزيز احتمالات النمو من خلال الإسهام في توحيد أسواق رأس المال في المنطقة وتطويرها ورفع كفاءة الخدمات المالية. غير أن هذه البلدان سوف تحتاج إلى البت في اختيارات أساسية في سياق تصميم اتحاد نقدي فعال. وتشمل هذه الاختيارات ما يلي:

- اعتماد مدونة مشتركة لقواعد السلوك في مجال المالية العامة تتألف من معايير واضحة للتقارب في هذا المجال، وإطار محاسبي مشترك للحسابات العامة وإجراءات ملائمة على صعيد الميزانية؛
- تحديد سياسة سعر صرف مشتركة، بما في ذلك تجميع الأصول الخارجية الرسمية والتثبيت النهائي لأسعار التحويل الثنائية بين العملات؛
- إنشاء مؤسسات لدعم الاتحاد النقدي، كإنشاء بنك مركزي مشترك، واستحداث مجموعة مشتركة من الأدوات لضمان تماثل الأثر الذي تحدثه عمليات السياسة النقدية في جميع أرجاء المنطقة النقدية لمجلس التعاون الخليجي؛
- وضع معايير كافية ومشتركة لجودة البيانات من أجل تقييم التقدم المحرز لإرساء معايير التقارب والتقيد بأهداف السياسات.

ومن المرجح أيضا أن يساعد التكامل الاقتصادي والنقدي الجاري تحقيقه بلدان المجلس على مواجهة التحديات الخارجية التي تفرضها الوتيرة السريعة للعولمة، والتي تُحدِث الآن تحولا في جميع جوانب النشاط الاقتصادي والمالي. وفضلا على التصدي للتحديات الخارجية، يفترض أن يساعد التكامل بلدان المجلس أيضا على مواجهة التحديات الداخلية معا، لا سيما الضغوط المتزايدة في سوق العمل والاعتماد على النفط الذي لا يزال كبيرا.

باختصار، تنويع النشاط وزيادة الرخاء

خلاصة القول إن بلدان مجلس التعاون الخليجي قطعت شوطا طويلا منذ بدء محاولاتها المنسقة للتحول الاقتصادي قبل عقدين من الزمن. ويشهد مستوى المعيشة في تلك البلدان ارتفاعا مستمرا رغم الاعتماد الشديد على إيرادات النفط المتقلبة ورغم الزيادة السكانية السريعة. وتقوم بلدان المجلس أيضا بدور محمود في مساعدة البلدان النامية الأخرى في المنطقة بالدعم المالي وفرص توظيف العمالة والحفاظ على نظم حرة للصرف والتجارة. غير أن هناك تحديات جديدة بدأت تظهر؛ فالعمالة المحلية سريعة النمو تتطلب زيادة مستمرة في نمو القطاعات غير النفطية والاستثمار في رأس المال البشري والإصلاحات المؤسسية. وفي الوقت ذاته، يتطلب الحد من التعرض لتقلب العائدات النفطية اتباع سياسة حريصة للمالية العامة وتعزيز الإصلاح الهيكلي لإعطاء دفعة لجهود تنويع النشاط الاقتصادي. وإضافة إلى ذلك، سيكون النمو المستمر عاملا حاسما في تحقيق نهضة متواصلة في اقتصاد المنطقة. وتتبع حكومات بلدان المجلس حاليا استراتيجية شاملة للإصلاح تستند إلى ضبط أوضاع المالية العامة لمعالجة تلك التحديات.

المراجع:

Barnett, Steven, and Rolando Ossowski, 2002, "Operational Aspects of Fiscal Policy in Oil-Producing Countries," IMF Working Paper 02/177 (Washington: International Monetary Fund).

Fasano, Ugo, 2001a, "With Limited Oil Resources, Oman Faces Challenges of Economic Diversification, Structural Reforms," *IMF Survey* (July 30), pp. 254–57.

———, 2001b, "Sluggish Growth, Declining Oil Resources Prompt Qatar to Diversify Economy Away from Oil," *IMF Survey* (November 26), pp. 382–84.

———, 2002, "With Open Economy and Sound Policies, the U.A.E. Has Turned Oil 'Curse' into a Blessing," *IMF Survey* (October 21), pp. 330–32.

———, 2002b, "Testing the Relationship Between Government Spending and Revenue: Evidence from GCC Countries," IMF Working Paper 02/201 (Washington: International Monetary Fund).

Fasano, Ugo, and others, 2003, M*onetary Union Among Member Countries of the Gulf Cooperation Council*, IMF Occasional Paper No. 221 (Washington: International Monetary Fund).

Fasano, Ugo, and Qing Wang, 2001, "Fiscal Expenditure Policy and Non-Oil Economic Growth: Evidence from GCC Countries," IMF Working Paper 01/195 (Washington: International Monetary Fund).

———, and Zubair Iqbal, 2002, "Common Currency," *Finance & Development* (December), pp. 42–45.

Goyal, Rishi, 2003, "Non-Oil Growth, Competitiveness, and the Labor Market," in *United Arab Emirates: Selected Issues and Statistical Appendix*, IMF Country Report No. 03/67 (Washington: International Monetary Fund), pp. 41–58.